سؤال وجواب: المحكمة الجنائية الدولية (ICC) في السودان

فهم دور المحكمة الجنائية الدولية في ضمان العدالة للجرائم في دارفور

في إنجاز تاريخي، ستنطلق المحاكمة الأولى للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم المرتكبة في دارفور في 5 أبريل / نيسان 2022 ضد قائد الجنجويد السابق علي محمد علي عبد الرحمن («علي كوشيب»). سلم علي كوشيب نفسه طوعاً إلى حجز المحكمة الجنائية الدولية في جمهورية إفريقيا الوسطى في يونيو / حزيران 2020، بعد أكثر من عقد من إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف في 27 أبريل / نيسان 2007. اتُهم علي كوشيب بـ 31 تهمة لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يُزعم أنها ارتكبت في دارفور، السودان.

إن القضية المرفوعة ضد علي كوشيب هي أول محاكمة تمضي قدماً في أي محكمة دولية أو سودانية ضد مرتكبي الفظائع على مستوى عال في دارفور. لا تزال أربع مذكرات توقيف أخرى معلقة في المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك ضد الرئيس السابق عمر البشير؛ أحمد محمد هارون (وزير الدولة السابق للداخلية وحاكم جنوب وشمال كردفان)؛ عبد الرحيم محمد حسين (وزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية الأسبق). وعبد الله باندا أبكر نورين (القائد العام السابق لحركة العدل والمساواة – القيادة الجماعية). ثلاثة من هؤلاء الأفراد – البشير وأحمد هارون وعبد الرحيم محمد حسين – محتجزون حاليًا في السودان.

رغم وجود عوائق أمام المساءلة أحيانا، إلا أن القضية المرفوعة ضد علي كوشيب توضح أن تحقيق العدالة هدف طويل الأمد، وأن المساءلة يمكن أن تأتي حتى بعد سنوات عديدة. هناك حاجة لبذل المزيد من الجهد لضمان عدم الإفلات من العقاب فيما يخص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية المرتكبة في دارفور (وعبر السودان)، لكن قضية علي كوشيب في المحكمة الجنائية الدولية هي خطوة أولى مهمة.

تتناول هذه الأسئلة والأجوبة الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، علاقتها بالسودان، عمل المحكمة المستمر في السودان، حقوق الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية، وقضية علي كوشيب.

المحتويات

أسئلة عامة: المحكمة الجنائية الدولية 3

السودان والمحكمة الجنائية الدولية 5

قضية علي كوشيب 7

حقوق الضحايا والشهود في المحكمة الجنائية الدولية 9

التوعية بالمحكمة الجنائية الدولية 13

أسئلة عامة: المحكمة الجنائية الدولية

1. ما هي المحكمة الجنائية الدولية (ICC)؟

المحكمة الجنائية الدولية هي مؤسسة قضائية دولية مستقلة مكلفة بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجريمة العدوان ومقاضاة مرتكبيها، والتي يشار إليها غالبًا باسم «الجرائم الدولية الأساسية.» تم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بموجب معاهدة (اتفاقية موقعة بين البلدان) تسمى نظام روما الأساسي.

ويوجد حاليا 123 بلدا عضوا في المحكمة الجنائية الدولية، مما يعطي المحكمة الجنائية الدولية سلطة التحقيق في الجرائم المرتكبة في أراضيها أو على يد رعاياها ومحاكمة مرتكبيها.

تعمل المحكمة الجنائية الدولية منذ 1يوليو 2002. وقد عالجت المحكمة الجنائية الدولية 30 قضية، وأصدر القضاة 10 أحكام بالإدانة و 4 أحكام بالبراءة.

2. ماذا يعني مبدأ "التكامل"؟

مبدأ التكامل يعنى أن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها أن تتصرف إلا في حالة عدم قدرة الدول المعنية أو عدم رغبتها في مقاضاة الجرائم الدولية الأساسية الواقعة ضمن ولايتها القضائية. ويشجع مبدأ التكامل الدول على الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن التحقيق في الجرائم الدولية الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها، مع منع الإفلات من العقاب في الحالات التي تعجز فيها الدول عن الوفاء بهذا الالتزام. ويحمي مبدأ التكامل أيضا الأشخاص المتهمين من المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية للمرة الثانية إذا كانوا قد حوكموا بالفعل أمام محكمة وطنية على نفس الجرائم.

3. هل يمكن إحالة قضية إلى محكمة وطنية قبل بدء المحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية؟

نعم، إذا كانت هناك ملاحقات حقيقية لنفس المشتبه به ونفس السلوك الإجرامي المزعوم. ويجوز لكل من الدفاع والدولة المعنية تقديم طعن في مقبولية قضية أمام قضاة المحكمة الجنائية الدولية الذين سيبتون بعد ذلك في المسألة. يمكن تقديم طعون المقبولية في عدة نقاط مختلفة، بما في ذلك بعد إصدار مذكرة توقيف وأثناء جلسة تأكيد التهم وقبل بدء المحاكمة.

الإجراءات الوطنية المتعلقة بالسلوكيات المزعومة المختلفة ليست كافية لتطبيق مبدأ التكامل، وبالتالي ستستمر القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

4. هل يمكن لمحكمة وطنية أن تطلب نقل المشتبه بهم المحتجزين لدى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمتهم في الإجراءات المحلية بعد أن تعتبر القضية مقبولة في المحكمة الجنائية الدولية؟

لا، بمجرد أن تقرر المحكمة الجنائية الدولية أن السلطات الوطنية غير قادرة أو راغبة في التحقيق في قضية ما، وتقرر خلاف ذلك أن القضية مقبولة، فإن نظام روما الأساسي لا يوفر آلية لإعادة المشتبه بهم إلى دولة ما لإجراءات محلية. فقط في ظروف استثنائية يمكن الطعن في القضية بعد بدء المحاكمة بإذن من المحكمة، لأن مقبولية القضية سيتم فحصها من قبل المحكمة الجنائية الدولية في عدة أوقات مختلفة قبل بدء المحاكمة.

5. ماذا يعني "التعاون" مع المحكمة الجنائية الدولية؟

في قرار الأمم المتحدة 1593، ذكر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن «حكومة السودان وجميع أطراف النزاع الأخرى في دارفور يجب أن تتعاون بشكل كامل مع المحكمة وتقدم لها أي مساعدة ضرورية.» ولهذا السبب، فإن السودان ملزم بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. هذا يعني أن السلطات السودانية يجب أن تسمح للمحكمة الجنائية الدولية بالوصول الكامل إلى دارفور والضحايا والشهود والسجلات ذات الصلة كما طلبت المحكمة، على الرغم من أن قضاة المحكمة الجنائية الدولية قد يتنازلون عن التزامهم بالتعاون في ظروف معينة.

كما أن الأطراف في نظام روما الأساسي (المعاهدة المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية) ملزمة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك من خلال الامتثال لطلبات تسليم المجرمين وتقديم المساعدة القضائية (مثل المساعدة في جمع الأدلة والسماح للمحققين بالوصول إلى الأماكن والمواقع الهامة).

والدول التي لم توقع على نظام روما الأساسي غير ملزمة عموما بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، رغم أنها مدعوة إلى القيام بذلك. ففي قرار الأمم المتحدة 1593 على سبيل المثال، حث مجلس الأمن «جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية الأخرى على التعاون الكامل» في تحقيقاته في الجرائم المرتكبة في دارفور.

6. لماذا تتضمن إجراءات المحكمة الجنائية الدولية مرحلة "الفحص الأولي"؟

يجري المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فحوصات أولية من أجل تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تحقيق من المحكمة الجنائية الدولية. ويمكن بدء الفحوص الأولية على أساس ما يلي: (1) المعلومات المرسلة إلى المحكمة من المنظمات غير الحكومية أو الأفراد أو الجماعات الأخرى؛ أو (2) الإحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو من دولة طرف؛ أو (3) قبول اختصاص المحكمة بعد صدور إعلان من دولة ليست عضوا في المحكمة.

وتقسم الفحوص الأولية على أربع مراحل متتالية، يقوم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من خلالها بجمع وتنظيم المعلومات ذات الصلة وتقييم ما إذا كان للمحكمة اختصاص (السلطة القانونية لاتخاذ قرار) بشأن الحالة. وسيقوم المدعي العام بتقييم ما إذا كانت القضية مقبولة استنادا إلى خطورة (خطورة) الجرائم المرتكبة، وما إذا كانت الدولة المعنية تقوم بالفعل بمقاضاة نفس الجرائم. وأخيرا، سيقرر المدعي العام أيضا ما إذا كان فتح تحقيق سيكون في صالح العدالة (على سبيل المثال، توفير المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة).

وإذا بدأ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الفحص الأولي بعد إحالة من دولة غير طرف أو على أساس معلومات مقدمة من منظمات غير حكومية أو أفراد أو مجموعات أخرى، سيتعين على الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية أن تأذن بفتح تحقيق رسمي. في جميع الحالات الأخرى، بمجرد استيفاء متطلبات الاختصاص والمقبولية، يجوز للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بدء التحقيق دون إذن من قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

السودان والمحكمة الجنائية الدولية

7. ما هي العلاقة بين الحكومة الانتقالية في السودان والمحكمة الجنائية الدولية؟

السودان ليس طرفاً في نظام روما الأساسي. ومع ذلك، فإن السلطات السودانية ملزمة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وفقًا لقرار مجلس الأمن 1593 (2005). طلب هذا القرار من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق في الجرائم المزعومة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية التي ارتكبت منذ عام 2002 من قبل المسؤولين السودانيين والجنجويد وقوات المتمردين.

ففي عهد الرئيس السابق عمر البشير، الذي أدانته المحكمة الجنائية الدولية وما زال يخضع لأمرين بالقبض عليه، لم تتعاون الحكومة السودانية مع المحكمة الجنائية الدولية. اليوم، وقعت الحكومة الانتقالية مذكرة تفاهم مع المحكمة الجنائية الدولية تتعلق بقضية علي كوشيب. تظل محتويات مذكرة التفاهم سرية، لكن الحكومة أكدت استعدادها لدعم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في إجراء أي تحقيقات ضرورية. الآن بعد أن تم تأكيد قضية علي كوشيب، مع تحديد موعد المحاكمة في 5 أبريل 2022، سيحتاج محققو المحكمة الجنائية الدولية إلى دعم السلطات السودانية في نقل الشهود، أو توفير تدابير الحماية، أو مسائل إضافية أخرى.

وبالإضافة إلى هذه الخطوات، فإن الحكومة الانتقالية ملزمة أيضا بتسليم الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية المحتجزين حاليا في السودان. ويشمل ذلك عمر البشير، وأحمد هارون (وزير الدولة السابق للشؤون الإنسانية وحاكم جنوب كردفان)، وعبد الرحيم محمد حسين (وزير الدفاع السابق)، وعبد الله باندا أباكير، وهو قائد في حركة العدل والمساواة المتمردة. ولا تحاكم المحكمة الجنائية الدولية الأفراد في غيابهم. لا يوجد أساس قانوني لرفض الحكومة السودانية نقل هؤلاء الأفراد، ما لم تنجح السلطات السودانية في الطعن في هذا الالتزام أمام قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

8. إذا لم تتعاون الحكومة الانتقالية مع المحكمة الجنائية الدولية، فما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإجبار نقل المشتبه فيهم المطلوبين إلى لاهاي؟

وأحدة من أكبر التحديات التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية هو تأمين إلقاء القبض على الأفراد المطلوبين واحتجازهم. لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تتصرف من جانب واحد لاعتقال الأفراد لأنه ليس لديها قوة شرطة خاصة بها أو سلطة إنفاذ أخرى. وعلاوة على ذلك، فإنه يتطلب موافقة الدولة على دخول أراضيها.

ينص نظام روما الأساسي على أنه عندما تفشل دولة ما في التعاون مع طلبات المحكمة الجنائية الدولية، يجوز لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التدخل. من الناحية النظرية، قد يفرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تدابير مثل العقوبات الاقتصادية، وتجميد الأصول، وحظر السفر، أو حتى التدخل العسكري تحت سلطته بموجب الفصل السابع. ومع ذلك، حتى الآن، لم تستخدم الأمم المتحدة سلطاتها الإنفاذية فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية.

9. لماذا تمكن الرئيس السابق عمر البشير من السفر بحرية، حتى بعد اتهامه من قبل المحكمة الجنائية الدولية؟ ماذا يمكن للمحكمة أن تفعل عندما لا تتعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية؟

إن وجود واجب على الدول بالقبض على عمر البشير وتسليمه، الذي كان وقت سفره رئيسًا لدولة غير طرف في نظام روما الأساسي، قد تمت مناقشته أمام قضاة المحكمة الجنائية الدولية. وفي حين أنه من المفهوم حالياً أن الدول الأطراف (مثل تشاد، ونيجيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وملاوي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والمملكة الأردنية الهاشمية) ملزمة بتنفيذ أوامر الاعتقال المعلقة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضده، فإنها جميعاً لم تمتثل لهذا الواجب.

وفي حالة عدم امتثال البلدان لطلب التعاون المقدم من المحكمة، يجوز للمحكمة أن تخلص إلى عدم التعاون ويجوز إحالة المسألة إلى جمعية الدول الأطراف (مجموعة جميع أعضاء المحكمة الجنائية الدولية) أو إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. أثيرت العديد من حالات عدم التعاون فيما يتعلق بسفر الرئيس السابق عمر البشير: واجهت كل من ملاوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا والمملكة الأردنية حالات عدم تعاون. وكانت كل من هذه الدول مصممة على عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. على الرغم من ذلك، لم يتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أي تدابير إنفاذ فيما يتعلق بقضايا عدم التعاون.

ومن ناحية أخرى، فإن الدول التي لم توقع على نظام روما الأساسي لم تكن ملزمة بنفس القدر باعتقال عمر البشير وتسليمه.

10. وأحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الجرائم المرتكبة في دارفور فقط، بينما لم تدرج الجرائم الأخرى المرتكبة في السودان. هل الجرائم المرتكبة في مناطق أخرى من السودان قيد التحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية؟

لا تحقق المحكمة الجنائية الدولية حاليا في الجرائم المرتكبة خارج دارفور. في 31 مارس 2005، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار 1593 (2005)، الذي أشار إلى «الوضع في دارفور منذ 1 يوليو 2002» إلى المحكمة الجنائية الدولية. في يونيو 2005، قرر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن متطلبات الشروع في التحقيق قد تم الوفاء بها، وفتح تحقيقًا. وعلى الرغم من الأدلة على ارتكاب جرائم مماثلة في أنحاء أخرى من السودان، لا يمكن للمحكمة أن تحقق إلا في الجرائم المرتكبة في دارفور أو تلك المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتحقيق المأذون به.

قضية علي كوشيب

11. وجهت للسيد عبد الرحمن ("علي كوشيب") 31 تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. كيف حددت المحكمة هذه الجرائم؟

في 27 أبريل 2007، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق علي كوشيب، أحد قادة الجنجويد (الذي شغل أيضًا مناصب قيادية في قوات الدفاع الشعبي وشرطة الاحتياط المركزية في السودان). مذكرة التوقيف الأولى وجهت لكشيب 50 تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، على أساس المسؤولية المزعومة لعلي كوشيب عن عمليات اغتصاب وتدمير للممتلكات وأعمال غير إنسانية وهجمات وقتل مدنيين في أربع قرى بغرب دارفور عام 2003 و 2004 وأضافت مذكرة توقيف ثانية نُشرت في 11 يونيو 2020، 3 تهم إضافية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بتهمة القتل والأعمال اللاإنسانية المرتكبة في قرية دليج والمناطق المحيطة بدارفور في مارس 2004.

في جلسة إقرار التهم التي تبدأ في 24 مايو 2021، قيّم قضاة المحكمة الجنائية الدولية ما إذا كانت هناك أدلة كافية ضد السيد كوشيب للذهاب إلى المحاكمة. واستنادا إلى الأدلة المتاحة، أكد القضاة 31 تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهي تغطي الحوادث التي وقعت في دليج، وبنديسي، ومكجر، وكودوم بين عامي 2003 و 2004.

12. لماذا تنظر المحكمة الجنائية الدولية فقط في الجرائم التي ارتكبت بين أغسطس 2003 ومارس 2004؟

اتهم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد كوشيب بارتكاب جرائم وقعت بين أغسطس 2003 وحوالي مارس 2004، عندما عُرف عن السيد كوشيب أنه يعمل كقائد بارز للجنجويد في محليتي وادي صالح ومكجر (غرب دارفور). ومع ذلك، فإن المحكمة الجنائية الدولية مكلفة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالتحقيق في أي جرائم وقعت في دارفور على مدى فترة زمنية أطول.

إن التركيز على عدد محدود من الأحداث أو على فترة زمنية محدودة هو استراتيجية مقاضاة تستخدم غالبًا في ولايات قضائية مختلفة، وليس فقط في المحكمة الجنائية الدولية. ونظراً لعدم قدرة المحكمة الجنائية الدولية على الوصول إلى السودان منذ الإحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ونظراً للوقت الذي انقضى منذ ارتكاب الجرائم، فمن المعقول أن نتصور أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية قرر التركيز على تلك التهم التي من المرجح أن تمنحه الإدانة. ويبدو أن هذا هو الحال في ضوء قرار إقرار التهم الصادر مؤخراً ضد السيد كوشيب.

13. كيف أثر فيروس كورونا على قدرة المحكمة على التحقيق في هذه القضية، وهل سيؤثر الوباء على نتيجة القضية؟

حدت جائحة فيروس كورونا من قدرة المحكمة على السفر إلى السودان (وبقية العالم)، واضطرت المحكمة إلى التكيف مع استخدام المنصات عبر الإنترنت للوصول إلى المجتمعات المتضررة. نظرًا لأن ليس جميع المجتمعات في دارفور لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت، فهناك قيود على استخدام المنصات عبر الإنترنت. ومع ذلك، تعمل

المحكمة على استخدام أساليب اتصال أخرى للوصول إلى المجتمعات المحلية في دارفور، بما في ذلك عقد جلسات إذاعية وإعلامية للقادة المحليين.

وعلى الرغم من الوباء، لا تزال محاكمة علي كوشيب مستمرة؛ وتم تأكيد التهم في قضية كوشيب، ومن المقرر أن يكون موعد المحاكمة في 5 أبريل 2022. وسافر المحققون إلى السودان لمواصلة جمع الأدلة في هذه القضية.

14. كيف ترتبط قضية أحمد هارون بالإجراءات الجارية ضد علي كوشيب؟

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق علي كوشيب وأحمد هارون في 27 أبريل 2007. وذكر الادعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية أن أحمد هارون عمل، في الفترة من أبريل 2003 إلى سبتمبر 2005، وزيرا للدولة للداخلية في حكومة السودان، وكان مسؤولا عن تنسيق «مكتب أمن دارفور،» بما في ذلك مختلف الجماعات المشاركة في مكافحة التمرد: الشرطة، والقوات المسلحة السودانية، وجهاز الأمن والمخابرات الوطني، والجنجويد. وحددت أوامر إلقاء القبض على كل من أحمد هارون وعلي كوشيب مسؤوليتهما عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي يُزعم أنها ارتكبت في دارفور بين أغسطس 2003 و مارس 2004.

ومع ذلك، بمجرد نقل علي كوشيب إلى عهدة المحكمة الجنائية الدولية، تقرر «قطع» أو فصل قضيتي كوشيب وهارون، لأن المحكمة الجنائية الدولية قررت أنه ليس من «الضروري أو المناسب» عقد جلسة استماع حول أحمد هارون دون حضوره. ولحماية حق علي كوشيب في محاكمة عادلة، تم فصل قضيته عن قضية أحمد هارون.

حقوق الضحايا والشهود في المحكمة الجنائية الدولية

15. ما الفرق بين الضحية والشاهد؟

الضحية هو الشخص الذي تعرض للضرر نتيجة لجريمة تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

تعترف المحكمة الجنائية الدولية بفئات الضحايا التالية:

- **الأفراد** الذين عانوا من الأذى نتيجة لإحدى جرائم المحكمة الجنائية الدولية. ويمكن أن يكون الضحية أيضا شخصا يعاني من ضرر نتيجة لجريمة تستهدف شخصا آخر، مثل أحد أفراد أسرة شخص قُتل. انظر السؤال رقم 17 لمزيد من المعلومات حول التقدم للمشاركة كضحية في قضية علي كوشيب الجارية.

- **المنظمات أو المؤسسات**، عندما تكون ممتلكاتها مخصصة لأغراض معينة (مثل الدين أو التعليم أو الفن أو العلم أو الأغراض الخيرية/الإنسانية أو الآثار التاريخية أو المستشفيات) وتتضرر نتيجة لإحدى الجرائم الموضحة في مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.

ويلتمس الضحايا الإنصاف ويجوز لهم التدخل في مختلف مراحل الإجراءات. ويتم ذلك عادة عن طريق ممثل قانوني مشترك: محام يتكلم باسم مجموعة من الضحايا. وليس من المتوقع عموما أن يسافر الضحايا إلى المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من أن ذلك قد يحدث إذا قرر القضاة ذلك. وعادة ما يسافر الممثل القانوني من المكان الذي يعيش فيه الضحايا إلى المحكمة الجنائية الدولية ويعرض وجهات نظرهم وشواغلهم في قاعة المحكمة.

ومن ناحية أخرى، فإن الشاهد هو الشخص الذي يقدم معلومات أمام المحكمة عن جريمة أو الذي ارتكبها. ويجوز استدعاء الشهود أثناء المحاكمة من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أو الدفاع أو القضاة أو الممثل القانوني (الممثلين القانونيين) للضحايا. ويدلي الشهود بشهاداتهم من خلال الإدلاء بشهاداتهم والإجابة على الأسئلة ذات الصلة، ويطلب منهم الإدلاء بشهاداتهم في وقت محدد من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أو الدفاع أو القضاة أو الممثلين القانونيين للضحايا. ولا يكون للشهود عادة ممثل قانوني وعادة ما يدلون بشهاداتهم شخصيا في قاعة المحكمة.

وبعض الشهود هم أيضا ضحايا يشاركون في الإجراءات، ولكن الأمر ليس كذلك دائما. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون الشهود خبراء يقدمون معلومات نتيجة لمعرفتهم الخاصة دون أن يكونوا هم أنفسهم ضحايا.

16. كيف يمكن للضحايا المشاركة في الإجراءات في المحكمة الجنائية الدولية؟

والمحكمة الجنائية الدولية فريدة من نوعها، إذ يمكن للضحايا أن يتبادلوا آراءهم وشواغلهم مباشرة مع القضاة. ويسمى ذلك المشاركة في الإجراءات وعادة ما يحدث من خلال ممثل قانوني. والمشاركة في الإجراءات القضائية طوعية ومجانية. والأمر متروك للضحايا ليقرروا ماذا يقولون.

ويمكن للمجني عليهم الذين يرغبون في المشاركة أن يتقدموا بطلباتهم عن طريق استمارة موحدة تنظر فيها المحكمة ويبت فيها القضاة. وبمجرد قبول القضاة للمجني عليه على أنه يحق له المشاركة في مرحلة معينة من إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، يجب على المحكمة أن تبقيه على علم بالتطورات في الإجراءات.

وتنطوي المشاركة في الإجراءات الجنائية، بحكم طبيعتها، على عنصر خطر. ومن المهم أن ندرك أن المحكمة الجنائية الدولية لديها قدرة محدودة جدا على حماية مقدمي الطلبات على أرض الواقع. قبل ملء نموذج الطلب، يجب على الضحايا التفكير بعناية في أي مخاطر قد تنشأ نتيجة لذلك. وننصحهم بالحفاظ على سرية استمارات المحكمة الجنائية الدولية التي أكملوها.

وبمجرد تقديم المجني عليه لطلبه، تحتفظ المحكمة باستمارات الطلب في مكان آمن، وتسجل المعلومات التي يقدمها المجني عليهم في نموذج الطلب في قاعدة بيانات آمنة لا يمكن الوصول إليها إلا من قبل موظفي المحكمة الجنائية الدولية المأذون لهم أو الأشخاص المأذون لهم من قبل القضاة على وجه التحديد. وفي بعض الحالات، يجوز أن يؤذن للمدعي العام أو للدفاع بالاطلاع على استمارة الطلب عند الضرورة للحفاظ على حقوق المتهم في محاكمة عادلة ونزيهة. ويحدد القضاة مستوى مشاركة الضحايا وتوقيتها، وهو ما يمكن أن يختلف تبعاً لمرحلة الإجراءات. ستعمل المحكمة على ضمان قدرة الضحايا على ممارسة حقهم في المشاركة مع ضمان ألا تتعارض مشاركة الضحايا مع حقوق المتهم في محاكمة عادلة ونزيهة.

17. كيف يتم تحديد الممثلين القانونيين للضحايا؟

وللمجني عليهم، من حيث المبدأ، الحق في اختيار ممثليهم القانونيين ؛ أما المجني عليهم) أو مجموعات المجني عليهم) الذين يفتقرون إلى الوسائل الالازمة لمثلهم القانوني فيجوز توفير المساعدة المالية لهم عن طريق المحكمة. وعندما يكون هناك العديد من الضحايا، يجوز للقضاة أن يطلبوا من الضحايا اختيار ممثل قانوني مشترك أو ممثلين قانونيين مشتركين، من أجل زيادة كفاءة الإجراءات.

ويجوز لمحامي المجني عليهم حضور جلسات المحكمة، أو تقديم مذكرات شفوية أو خطية، أو تقديم أدلة، أو السماح لهم باستجواب الشهود.

وفي الماضي، عقد الممثلون القانونيون للضحايا اجتماعات إعلامية عامة مع الضحايا لتقديم معلومات مستكملة عن التطورات في الإجراءات (مثل مناقشة شهادة الشهود، والاستجواب من الدفاع، وما إلى ذلك)، واجتماعات جماعية صغيرة لإتاحة الفرص للأفراد للتعبير عن آرائهم بشأن القضية وتجاربهم الشخصية. يختلف النوع المحدد من المشاركة بين الضحايا وممثليهم القانونيين بناءً على القضية، وعدد الضحايا، وعوامل أخرى، مثل الوضع الأمني أو مرحلة الإجراءات.

وفي قضية علي كوشيب، قام القاضيان المسؤولان عن المحاكمة (الدائرة الابتدائية الأولى) بتعيين السيدة فون فينغهاوزن والسيد ناصر أمين عبد الله – وهما محاميان – للعمل كفريق واحد من الممثلين القانونيين، يمثل جميع الضحايا طوال المحاكمة المقرر أن تبدأ في 5أبريل 2022.

18. كيف يمكنني التقدم بطلب للمشاركة في قضية علي كوشيب؟

للمشاركة في قضية علي كوشيب، اتصل بـ VPRS.Information@icc-cpi و/أو اعثر على نموذج الطلب هنا. ننصحك بالاتصال بقسم مشاركة الضحايا وجبر الضرر (VPRS) في سجل المحكمة الجنائية الدولية حتى تتمكن من تزويدك بالمعلومات والمشورة والتدريب حول مشاركة الضحايا، وحول كيفية ملء النماذج اللازمة. وتكون عملية تقديم الطلبات، بما في ذلك جميع استمارات الطلبات والمواد الإعلامية ذات الصلة، مجانية.

ويجوز السماح للضحايا الذين لحق بهم ضرر من إحدى الجرائم المنسوبة إلى السيد عبد الرحمن بالمشاركة في محاكمة عبد الرحمن.

السيد عبد الرحمن متهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية:

- وخلال الهجمات التي شنت على كودوم وبنديسي ضد السكان المدنيين الذين غالبيتهم من قبيلة الفور في الفترة من15 إلى 16أغسطس 2003. ويشمل ذلك تهم الاعتداء على السكان المدنيين، والقتل، والنهب، وتدمير الممتلكات، والنقل القسري، والاضطهاد، والاعتداء على الكرامة الشخصية، وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية، والاغتصاب، والنقل القسري، والاضطهاد.

- وخلال الهجمات التي شنت على مكجر ضد السكان المدنيين الذين يهيمن عليهم الفور في الفترة ما بين نهاية فبراير 2004 وبداية مارس 2004. ويشمل ذلك تهمة التعذيب، والأفعال اللاإنسانية الأخرى، والمعاملة القاسية كجريمة حرب، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والقتل ومحاولة القتل، والاضطهاد.

- خلال الهجمات التي شنت على دليج والمناطق المحيطة بها ضد السكان المدنيين في معظمهم من الفور في الفترة من 5 إلى 7 مارس 2004. وخلال هذه الهجمات، ألقي القبض على مئات من ذكور الفور واحتجزوا وعذبوا وأعدموا في نهاية المطاف. السيد عبد الرحمن متهم هنا بجرائم التعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية وغيرها من الأفعال اللاإنسانية والقتل ومحاولة القتل والاضطهاد والمعاملة القاسية.

19. كيف تقرر المحكمة من سيكون الشاهد؟

ويمكن لمكتب المدعي العام أو الدفاع أو القضاة أو محامي المجني عليهم أن يطلبوا من أي شخص لديه معلومات ذات صلة بالجرائم المرتكبة أن يخبرهم بما يعرفونه كشاهد أمام المحكمة. يمكن لأي شخص لديه معلومات ذات صلة الاتصال بالمحامين، ولكن يتم اختيار الشهود على أساس أهمية المعلومات التي لديهم للقضية وموثوقيتها ومصداقيتها.

20. ما هي الخطوات التي تتخذها المحكمة الجنائية الدولية لحماية الشهود والضحايا المشاركين في المحاكمة؟

إن المشاركة في الإجراءات الجنائية، بطبيعتها، تنطوي على عنصر الخطر، ولكن أمن الضحايا والشهود أمام المحكمة الجنائية الدولية يأتي في المقام الأول. والحق في الحماية حق هام للضحايا والشهود المعرضين للخطر بسبب تفاعلهم مع المحكمة. وينصب التركيز على الوقاية لأن قدرة المحكمة على الاستجابة محدودة جدا عندما يتعرض الناس للخطر. يجب على الضحايا والشهود توخي الحذر عند ذكر مشاركتهم في المحكمة الجنائية الدولية ويجب عليهم أيضًا تجنب أي شيء من شأنه أن يعرضهم أو أي شخص آخر للخطر.

يجوز للمحكمة أن تأمر باتخاذ تدابير حماية محددة لدعم الشهود الذين يمثلون أمام المحكمة. يمكن أن تشمل الخطوات التي يمكن للمحكمة اتخاذها لحمايتها إغلاق جلسات الاستماع للجمهور، باستخدام تشويه الصوت و/أو بكسل الوجه، و/أو من خلال تزويد الشهود بأسماء مستعارة. وكملاذ أخير، يمكن للمحكمة أن تنقل الشهود وأقاربهم الأقربين إلى بلد آخر.

وبالمثل، يجوز للمحكمة أن تتخذ تدابير وقائية لحماية أي مجني عليهم معرضين للخطر بسبب تعاملهم المباشر مع المحكمة، على الرغم من أن المجني عليهم نادرا ما يسافرون إلى المحكمة للمشاركة مباشرة في الإجراءات.

وتحتفظ المحكمة بقاعدة بيانات إلكترونية مأمونة تتضمن معلومات عن الشهود والمجني عليهم لضمان استمرار تدابير الحماية، وتبقى جميع الاتصالات بين المجني عليهم والمحكمة سرية. ويمكن الكشف عن طلبات المجني عليهم المقدمة إلى المحكمة للادعاء والدفاع لضمان محاكمة عادلة. ويجوز للمحكمة أن تقيد وصول الدفاع إلى هذه المعلومات لحماية سلامة الضحايا (عندما تقرر المحكمة أن هذا الخطر قائم).

21. هل يمكن للضحايا حضور أي إجراءات في لاهاي؟

وعموما، فإن الإجراءات في المحكمة الجنائية الدولية مفتوحة للجمهور. بيد أن الضحايا لا يحضرون عادة الإجراءات في لاهاي (هولندا) ما لم يشاركوا كشهود في المحاكمة أو ما لم يأذن لهم القضاة بعرض آرائهم شخصيا. وقد عُرضت التجارب السابقة أو بُثت في الإذاعة في الأحياء والمناطق المحلية للضحايا. انظر السؤال رقم16 لمزيد من المعلومات عن المشاركة في الإجراءات.

22. ما نوع التعويضات التي يمكن أن تقدمها المحكمة الجنائية الدولية للضحايا وأسرهم، وكيف يتم تحديد أي تعويضات؟

ويمكن للضحايا التماس التعويض عن الضرر الذي لحق بهم إذا كانت هناك إدانة (أي أن المتهم مذنب في بعض أو كل الجرائم التي اتهموا بارتكابها). وفي تلك الحالة، يجوز للدائرة الابتدائية، بعد اتخاذ إجراءات إضافية ترمي إلى تحديد مسؤولية المتهم عن الضرر الشخصي الذي لحق بالضحايا نتيجة للجرائم التي أدينوا بارتكابها، أن تأمر الشخص المدان بدفع تعويضات للضحايا. وعندما لا يكون الطرف المذنب قادرا على دفع التعويضات التي أمر بها، يجوز للصندوق الاستئماني للضحايا (استنادا إلى التمويل المقدم من الدول والكيانات غير الحكومية) أن يكمل دفع التعويضات.

ويمكن منح التعويضات على أساس فردي و/أو جماعي، حسب الحالة المعينة. ولا تُمنح التعويضات إلا للضحايا الذين لحق بهم ضرر نتيجة للجرائم التي أُدين المتهم بارتكابها. ويمكن أن تشمل هذه التعويضات التعويض النقدي، أو إعادة الممتلكات، أو إعادة التأهيل، أو الدعم الطبي، أو مراكز خدمة الضحايا، أو التدابير الرمزية (مثل الاعتذارات أو النصب التذكارية). وتحدد التعويضات على أساس نوع الضرر الذي يلحق بالضحايا المباشرين وغير المباشرين نتيجة للجرائم التي أدين الشخص بارتكابها.

بالإضافة إلى التعويضات، فإن الصندوق الاستئماني للضحايا مسؤول عن تنفيذ «ولاية المساعدة» للمحكمة الجنائية الدولية، والتي تهدف إلى تزويد الضحايا بإعادة التأهيل الجسدي والنفسي و/أو الدعم المادي. وتوجه المساعدة إلى الحالات على أرض الواقع في البلدان التي تجري فيها المحكمة الجنائية الدولية تحقيقات جارية، كما هو الحال في السودان. ويمكن أن تبدأ أنشطة المساعدة بمجرد التحقيق في حالة ما، وبعد أن يخطر الصندوق الاستئماني الدائرة التمهيدية بعزمه على الاضطلاع بهذه الأنشطة. ويمكن القيام بأنشطة المساعدة دون إدانة، ولا تقتصر على الضرر الناجم عن الجرائم المتهم بارتكابها في قضايا معينة. ويجوز أن يكون الضحايا الذين يلحق بهم ضرر نتيجة لجريمة تدخل في اختصاص المحكمة، وكذلك أسرهم، مؤهلين لتلقي المساعدة من الصندوق الاستئماني.

التوعية بالمحكمة الجنائية الدولية

23. أين يمكن للضحايا وغيرهم الوصول إلى مواد التوعية الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية؟

- تتوفر المواد الإعلامية حول المحكمة الجنائية الدولية على الموقع الإلكتروني للمحكمة الجنائية الدولية، والذي يمكن العثور عليه هنا: https://www.icc-cpi.int/.
- تم تخصيص قسم محدد لرفاهية الضحايا: https://www.icc-cpi.int/about/victims.
- أعدت VPRS أيضًا كتيبًا لمشاركة الضحايا يمكن العثور عليه هنا: https://www.icc-cpi.int/about/victims/Documents/VPRS_Victim-s_booklet.pdf
- كما أتاحت وحدة التوعية التابعة للمحكمة الجنائية الدولية الوصول إلى المواد الإعلامية المصممة خصيصًا للوضع في السودان على هذا الرابط: https://www.dropbox.com/sh/jjpaz3mf22jsupk/AAB2EcCDZpTJBgQoYfRoO0=4ea?dl
- يمكن الاتصال بالصندوق الاستئماني للضحايا على هذا البريد الإلكتروني: TrustFundforVictims@icc-cpi.int. يمكن العثور على موقع TFV على هذا الرابط: https://www.trustfundforvictims.org/